ووخلت التاء فان سمي به لم ينصرف لانه قد عرض
له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع الّا لانّ
العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول
في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث و
رباع ومربع اي عشار عند بعضهم فللوصفية والعدل
قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع لانها
انها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة
لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل
ليل حمى فيهم اربع في مررت بنسوة اربع ونحوه حيث
كانت الصفة عارضة فالحري ان لا تؤثر فيها لعدم
افتراق الحال بين المعدولة والمعدول عنها لانا نقول
ان الكمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة رجا
ل واربع نسوة فالتوصيف بها يشبه التوصيف باسماء
الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه
الوصفية حيث كانت عارضة واما المعدولة فلا تستعمل

٧١

الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الا ترى انك
لا تقول ثلاث رجال وانما تقول رجال ثلاث فان
قلت ما عدل عنه ثلاث لا تستعمل الا وصفا اذ لا يقال
ثلاثة ثلاثة رجال وانما يقال رجال ثلاثة ثلاثة يعني
ثلاثة بعد ثلاثة ومع هذا لم يؤثر الوصفية والا
لوجب ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير منصرف
فيه للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية
قد لزمت عند التكرير فلا تلزم في كل واحد منهما
وحده فبالحري ان ينصرف واما المجموع فلا يمكن ان يمنع
الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الاسم
المفرد او ما هو في حكمه لا الاسماء واما ثلاث
فانه اسم مفرد وقد لزمت له الوصفية
فيمتنع الصرف لهذا او زعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها
يعني الانتقال عن صيغة وعن التسمية
الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي

Copyright © King Saud University